

انتهاكات حرية الصحافة والإعلام في الأردن



مركز القدس للدراسات السياسية
AL-QUDS CENTER For Political Studies

7 شارع حيفا - جبل الحسين ص.ب 213566 عمان 11121 الأردن

هاتف: 5690567 - 5651932 - 5651931 6 +962

فاكس: 5674868 6 +962

إيميل: info@alqudscenter.org

مواقعنا الإلكترونية: www.alqudscenter.org www.jpm.jo

www.jmm.jo www.islah-net.net

إعداد: صبا عماره



JORDANIAN
MEDIA
MONITOR
مرصد الإعلام الأردني

انتهاكات حرية الصحافة والإعلام في الأردن 2011

شكل العام 2011 علامة فارقة لجهة زيادة انتهاك الحريات الإعلامية في الأردن، وتتميز العام الماضي ليس فقط بزيادة حجم الانتهاكات بأشكالها المختلفة، بل ظهور أشكال أخرى من الانتهاكات، وبشكل واسع كان أخطرها على الإطلاق، الإعتداءات الجسدية على الصحفيين والإعلاميين، ودخول معتدين جدد إلى حلبة الجهات المنتهكة للحريات الصحافية والإعلامية بحيث لم يعد الأمر مقتصرًا على الجهات التقليدية المعروفة عنها انتهاكها للحريات الإعلامية وتحديدًا الحكومية والأمنية، وترافق ذلك مع انطلاق حركة الاحتجاجات الشعبية المطالبة بتحقيق إصلاحات سياسية واقتصادية في البلاد، أسوة بما حدث في العديد من الدول العربية التي شهدت ثورات وانتفاضات شعبية.

ورافق الإنتهاكات الخطيرة التي تعرضت لها حرية الإعلام في البلاد ما يمكن تسميته بالصحة الإعلامية التي تآثرت وبشكل مباشر بربيع العرب لجهة المطالبة برفع القيود عن الاعلام ووضع حد للتدخلات الامنية والحكومية في عمل وسائل الإعلام، إضافة للمطالب التي حققت نجاحات نوعية بتحسين المستوى المعيشي للعاملين في حقل الإعلام.

يرصد هذا التقرير الإنتهاكات التي تعرض لها الصحفيون ووسائل الإعلام خلال العام الماضي، وفق تسلسلها الزمني والجهات التي ارتكبتها والمناسبات التي وقعت بها. وقد استند تصنيف أنواع الانتهاكات على الأكثر شيوعًا والتشابه في الواقعة أو الحالة، وعددها.

وينبغي الأخذ بعين الاعتبار أن القائمة المثبتة في التقرير لا يعني أنها تضم جميع الإنتهاكات التي وقعت على الصحافة والإعلام خلال العام الماضي، بل ما تم رصده من خلال

رصد ومتابعة فريق مرصد الإعلام الأردني وما نشر في وسائل الإعلام من صحف ومواقع الكترونية، كذلك لا تضم القائمة كافة اشكال الإنتهاكات المصنفة من قبل المرصد وذلك لصعوبة حصر جميع اشكال الإنتهاكات.

أما بخصوص الجهات التي نفذت الاعتداءات، فقد نسب العديد منها لقوات الدرك والشرطة ودائرة المخابرات العامة، وكذلك نواب وأقارب متنفذين وأصحاب قرار ومسؤولين و"بلطجية" مجهولين وقراصنة ومواطنون وجهات عشائرية وجهات اخرى مجهولة.

منهجية الرصد

اعتمد التقرير على حصر الانتهاكات على حرية الصحافة والإعلام وحرية الرأي والتعبير خلال العام الماضي وجرى تصنيف الانتهاكات، كجزء من منهجية شاملة وضعتها لجنة مختصة من مرصد الإعلام على أساس (9) أنواع (صنف) من الانتهاكات (تم حصرها في جدول مستقل). ولاحظ التقرير ان تكرار بعض أنواع الانتهاكات وصل احيانا لعشرات المرات وتالياً أنواع وتصنيفات الانتهاكات حسب معايير المرصد :

1. توقيف واستدعاءات ومحاكمات وتشمل:

الغرامات – المثول امام القضاء – الاعتقال والتوقيف – اجراء محاكمات وما قد يترتب عليها من صدور أحكام بالسجن أو الغرامة وحجز الحرية.

2. اعتداءات وتهديدات:

جسدية: وتشمل الإعتداء بالضرب والتهديد بالقتل والتخويف والخطف.
مادية: وتشمل حرق وتخريب ممتلكات مؤسسات صحافية وتخطيط الكاميرات ومصادرة الافلام والاعتداء على الممتلكات الشخصية للصحافيين.
نفسية: وتشمل التحذير والتخويف والتهديد بالخطف والايذاء وتشويه السمعة والقدح والذم.

3. المنع من النشر والتداول:

تشمل المنع من الكتابة، والمنع من النشر، وسحب مقال، المنع من التصوير والطرء من مؤتمر صحافي وحذف مشاركات على المواقع الإلكترونية ومصادرة مواد إعلامية (تقارير ومواد فلمية).

4. تدخلات وضغوط حكومية وأمنية:

وتشمل التهديد والوعيد وإعاقة عمل المؤسسة الإعلامية وإغلاقها وسحب التراخيص وحجب وقرصنة مواقع إلكترونية ومداهمة مقار الصحف والمؤسسات الإعلامية والدعاية الحكومية المضادة والتهديد بالإعتقال منع الإعلانات الحكومية عن الصحف ووسائل الإعلام.

5. تدخلات وضغوطات مجتمعية:

وتشمل استخدام البلطجية واعتداءات جهات عشائرية وحزبية ونقابية وهيئات اقتصادية وقرصنة لموقع إلكتروني عبرها كغير معروف والتحرش بالصحافيين أثناء تأديتهم عملهم ومقاطعة بعض وسائل الإعلام.

6. فصل تعسفي وضغوط إدارية:

وتشمل إقالة من العمل والتوقيف المؤقت على العمل وسوء استغلال السلطات الإدارية ووضع سياسات وتعليمات من مالك الوسيلة الإعلامية هدفها تقييد الصحافيين والنقل التعسفي والإحالة إلى لجنة تاديبية وعدم الالتزام بالقرارات المالية والإدارية.

7. رقابة الصحف ووسائل الإعلام:

تشمل رقابة مسؤولي التحرير قبل النشر والرقابة الذاتية من الصحافي ذاته والرقابة المسبقة التي قد تمارسها جهات أمنية وحكومية.

8. حجب معلومات:

تشمل منع الوصول للمعلومات والإستثناء من حضور المؤتمرات وامتناع المسؤولين عن لقاءات مع الصحفيين.

9. قيود تشريعية:

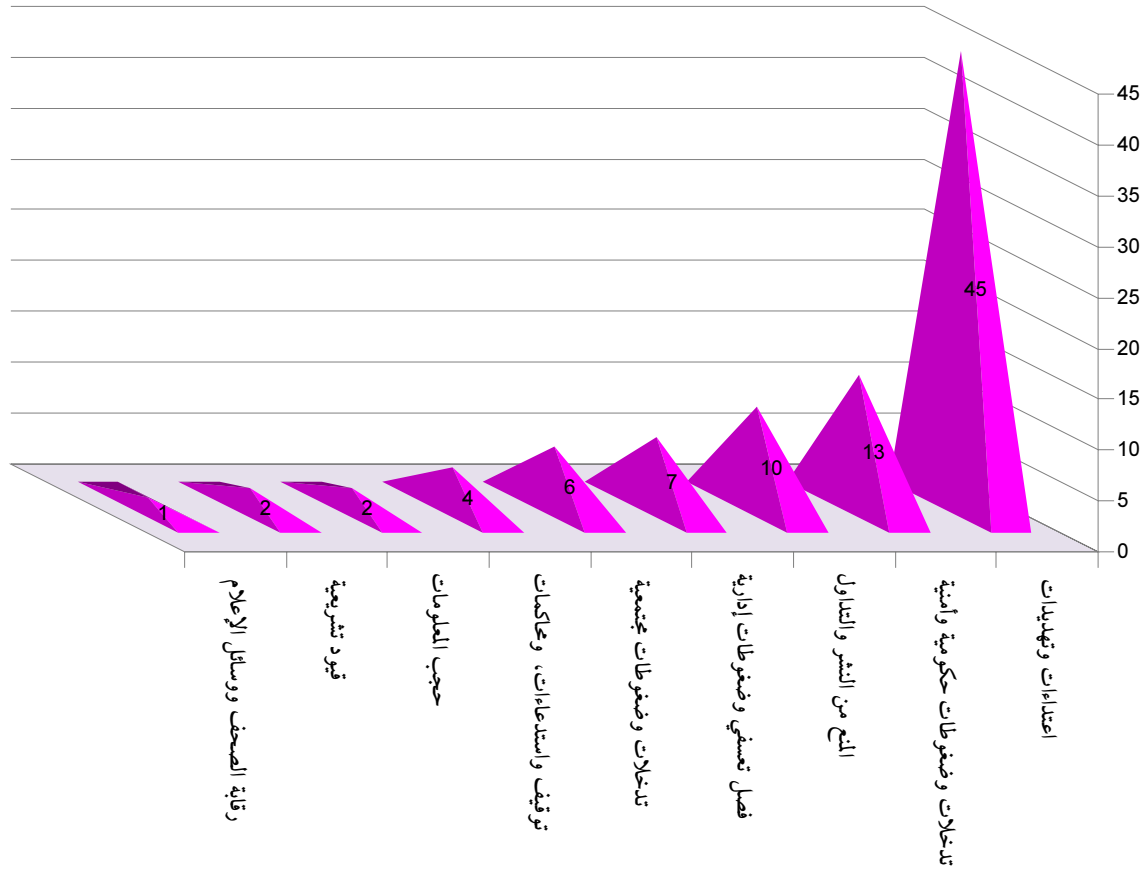
تشمل وضع قوانين وتعليمات مقيدة لعمل الإعلام.

تحليل المعلومات الإحصائية

أظهر التحليل الإحصائي أن مجموع الانتهاكات التي وقعت على الصحفيين والحريات الإعلامية وحرية الرأي والتعبير في الأردن خلال العام الماضي بلغت 87 انتهاكا، تم رصدها والإشارة إليها من خلال مرصد الإعلام الأردني ووسائل الإعلام المتعددة كالصحف والمواقع الإلكترونية الأردنية والعربية وكذلك في تقارير شهرية لمؤسسات مجتمع مدني محلية واقليمية ودولية.

"أنواع الانتهاكات على حرية الصحافة والإعلام وعددها"

نوع الانتهاك	عدد الانتهاك
اعتداءات وتهديدات	45
تدخلات وضغوطات حكومية وأمنية	13
المنع من النشر والتداول	10
فصل تعسفي وضغوطات إدارية	7
تدخلات وضغوطات مجتمعية	6
توقيف واستدعاءات، ومحاكمات	4
حجب المعلومات	2
قيود تشريعية	2
رقابة الصحف ووسائل الإعلام	1



وتبيّن أن الانتهاكات شملت كافة الأنواع تحت مختلف التصنيفات فالاعتداءات والتهديدات شملت الجسدية والنفسية واغتيال الشخصية، والاعتداء بالضرب، والتهديد بالقتل، والتهديد بالضرب والتخويف والحرق وتخريب الممتلكات الخاصة والمقار الصحفية وتحطيم الكاميرات ومصادرة أفلام وخطف والتحذير والتشهير على الهواء وحملات التحريض.. إلخ) كانت الأكثر إذ وصل عددها إلى 45 حالة وهو رقم غير مسبوق في تاريخ الإعلام في الأردن. حيث سجلت على مدار العقود الماضية اعتداءات فردية على الصحافيين وبشكل متباعد دون ان تأخذ هذه الحوادث شكل الظاهرة.

وجاء في المرتبة الثانية "التدخلات والضغوطات الحكومية والأمنية وبلغت "13" انتهاكاً، تلتها عدد حالات "المنع من النشر والتداول" إذ سجلت 10 انتهاكات. وهذان النوعان من الانتهاكات كانا الأكثر شيوعاً في العقود الماضية في الساحة الإعلامية الأردنية

بالنظر لعدم استقلالية الإعلام في الأردن وخضوعه من خلال وسائل متعددة لهيمنة الحكومة والأجهزة الأمنية من جهة وخضوع الصحفيين في مختلف وسائل الإعلام للرقابة المطبقة من قبل رؤساء ومدراء التحرير في المؤسسات الإعلامية.

وبلغت حالات الفصل التعسفي والضغط الإداري 7 انتهاكات وتعتبر حالات الفصل التعسفي من الحالات النادرة في الأوساط الإعلامية الأردنية إلا أن الشهرين الأخيرين من العام الماضي سجلا وقوع مثل هذه الحالات كما حدث مع رئيس تحرير صحيفة الرأي نتيجة الضغوط الحكومية ومع ثلاثة من كبار مسؤولي التحرير في صحيفة العرب اليوم المستقلة نتيجة الضغوط الإدارية.

فيما وصل عدد التدخلات والضغط المجتمعية (التدخلات غير المهنية) إلى 6 حالات فقط، أما التوقيف والاستدعاءات والمحاكمات فوصل عددها إلى 4 حالات. والقيود التشريعية كانت حالتان، وحجب المعلومات أيضاً حالتان، في حين لم يتم رصد أكثر من حالة واحدة من "الرقابة على المطبوعات ووسائل الإعلام".

خلاصات واستنتاجات

أولاً:

شكل عام 2011 علامة فارقة في زيادة عدد ونوعية الانتهاكات لحرية الصحافة، وخاصة الزيادة في الاعتداءات الجسدية واللفظية والنفسية على الصحفيين ووسائل الإعلام، ولعل ما يفسر هذه الزيادة هو تفجر الحراك المناادي بالإصلاح في الأردن، أسوة ببقية الدول العربية التي تشهد انتفاضات وثورات.

كان من شأن تفجر الحراك الإصلاحي في الأردن أن اثر على أداء وسائل الإعلام المحلية والعربية والدولية العاملة في البلد لناحيتين:

- ♦ زيادة وتركيز في التغطية الإعلامية لهذا الحراك.
- ♦ ارتفاع سقف حرية الصحافة، وتحطيم الكثير من الخطوط الحمراء التي كانت فرضت على وسائل الإعلام بطرق شتى، أو هي فرضتها على نفسها من خلال الإحتواء الناعم والرقابة الذاتية.

ويظهر التقرير وجود علاقة طردية قوية بين الزيادة في الإنتهاكات ومسيرة الحراك الشعبي الإصلاحي.

ففي الوقت الذي لم يرصد التقرير إلا انتهاك واحد فقط لحرية الصحافة والإعلام في الأردن خلال الشهر الأول من العام 2011 وهو الانتهاك المتعلق باحدى برقيات ويكليكس التي ترجمها موقع عمان نت وبعد ان نشرها طلبت الاجهزة الامنية (المخابرات) إزالة الخبر عن الموقع والذي يتعلق بولي العهد الامير حسين بن عبد الله. ويمكن تفسير عدم تسجيل سوى انتهاك واحد للحرية الاعلامية خلال الشهر الأول من العام الماضي الى ان الحراك الشعبي المطالب بتحقيق الإصلاحات السياسية لم يكن قد انطلق بعد.

وفي هذا السياق سجلت عمليات الرصد 4 حالات انتهاك للحرية الصحفية في شباط/ فبراير.

ويعتبر آذار/ مارس الشهر الذي بدأ فيه وبشكل ممنهج وواسع انتهاك الحريات الصحفية في البلاد بشكل غير مسبوق نتيجة تصاعد الحراك الشعبي، حيث شهد هذا الشهر

وقوع أكبر عدد من الإنتهاكات ووقوع الاعتداءات الجسدية ودخول لاعبين جدد إلى حلبة الجهات المعتدية على الحريات الصحافية (قوات الدرك - الأمن العام - البلطجية) ، وحسب التحليل الإحصائي للمرصد سجل ذلك الشهر 21 انتهاكا لحرية الصحافة والإعلام . ويمكن تفسير هذا بان ذلك الشهر كان الوقت الذي قررت فيه القوى المنظمة للحراك تصعيد حراكها بالانتقال إلى الاعتصام في ميدان جمال عبد الناصر (دوار الداخلية) ، حيث سجلت أولى حالات الاعتداء الجماعي على الصحفيين من قبل رجال الشرطة والدرك ومدنيين مساعدين بات يطلق عليهم وصف "البلطجية" .

وتراجع عدد الإنتهاكات في شهر نيسان/ ابريل ، الذي شهد وقوع 7 انتهاكات فقط . وعادت حدة الانتهاكات ترتفع في أيار/ مايو حيث بلغ عددها 4 انتهاكات كان أبرزها الاعتداء الجماعي على الصحفيين خلال مسيرة العودة التي نظمتها قوى سياسية في ذكرى نكبة فلسطين بمنطقة الشونة الجنوبية وسجل في شهر حزيران/ يونيو ، 6 انتهاكات أبرزها الإعتداء على مكتب وكالة الصحافة الفرنسية وتخطيط محتوياته ومحاولة ضرب أحد العاملين في المكتب وتوجيه تهديدات بالقتل لمديرة المكتب الصحافية رندة حبيب على اثر بث الوكالة خبرا عن تعرض موكب الملك للهجوم بالحجارة خلال زيارته لمدينة الطفيلة جنوب المملكة .

ويمكن القول أن حدة الإنتهاكات كانت تتصاعد وتراجع مرتبطة في ذلك بعاملين رئيسيين هما :

- ♦ تراجع شدة الحراك الإصلاحي بعد أن تلقى ضربة قاسية في دوار الداخلية وتشتت قيادة هذا الحراك وانقسامها على نفسها ، مع ما رافق ذلك من حملة إعلامية حكومية غير مسبوقة هدفها الإساءة للحراك وتأليب مكونات المجتمع عليه ، هذه الحملة التي وصفها بعض الكتاب والإعلاميين بـ "المكارتية" ومحاولة إرهاب قوى الحراك ومعها الإعلام والصحافة ، الأمر الذي أدى إلى تراجع الحراك وتراجع التغطية الإعلامية المرافقة له .
- ♦ الحملة الكبيرة المضادة التي شنتها وسائل إعلام وصحافيين وكتاب وشخصيات ومنظمات مجتمع مدني محلية وعربية ودولية ردا على هذه الانتهاكات والتي أجبرت الحكومة والجهزة الأمنية على التراجع وعلى محاولات ضبط "البلطجية" ومنعهم من الإعتداء على المتظاهرين والإعلاميين المرافقين للتظاهرات والاعتصامات . بيد أن أشكالا اخرى ، غير فجة وغير معلنة ، استمرت مثل الاستدعاء للدوائر الأمنية ، ورفع قضايا أمام محكمة امن الدولة على بعض الصحفيين .

غير أن الإنتهاكات عادت للإرتفاع في تموز/ يوليو ليصل عددها إلى 15 حالة، أبرزها الإعتداء الجماعي والضرب المتعمد الذي تعرض لها الصحفيون الذين كانوا يغطون اعتصام للقوى الإصلاحية في ساحة النخيل. ووصف ذلك الاعتداء بأنه الاسوأ من نوعه كونه جاء بعد اتفاق تم إبرامه بين نقابة الصحفيين ومديرية الامن العام بمنح الصحفيين (ستر) خاصة لتميزهم عن غيرهم بعد تزايد الشكاوى من الاعتداءات التي يتعرض لها الصحفيون من قبل رجال الامن في الميدان، إلا أن ما حصل في يوم الجمعة الخامس عشر من تموز/ يوليو من ذلك العام بقيام رجال الأمن بالضرب المتعمد لكل من كان يرتدي السترات المميزة أكد بما لا يدع مجالاً للشك أن هناك استهداف رسمي للصحفيين حيث اصيب ذلك اليوم ما يزيد عن 15 صحافياً بإصابات مختلفة، بعضها كان بالغاً إضافة الى وقوع حالات ضرب ووتحطيم كاميرات وسيارات واعتداءات لفظية، ما أثار حفيظة وسائل الإعلام والمنظمات المعنية بالحريات الصحفية والنقابات، بينها نقابة الصحفيين، التي قامت بعدة اعتصامات وأصدرت عددا من بيانات الإدانة.

شهد شهر آب/ اغسطس تراجع في حدة الانتهاكات حيث لم يسجل سوى وقوع 5 حالات كان أبرزها تعرض الكاتب في صحيفة الدستور عريب الرنتاوي لحملة تحريض وتهديد على إثر نشر مقال له في الصحيفة ينتقد فيه طروحات لبعض القوى السياسية . وشهد شهر أيلول/ سبتمبر تسجيل 4 انتهاكات، كان أبرزها اقرار مجلس النواب للمادة 23 من قانون هيئة مكافحة الفساد الذي ينص على "أن كل من أشاع أو عزا أو نسب دون وجه حق إلى احد الأشخاص أو ساهم في ذلك بأي وسيلة علنية كانت أياً من أفعال الفساد المنصوص عليها في المادة (5) من هذا القانون أدى إلى الإساءة بسمعته أو المس بكرامته أو اغتيال شخصيته عوقب بغرامة لا تقل عن ثلاثين ألف دينار ولا تزيد عن ستين ألف دينار". وهو الأمر الذي اعتبرته الأوساط الإعلامية واوساط سياسية بمثابة قيد جديد على الحريات الإعلامية. وشهد شهر تشرين أول/ اكتوبر تسجيل 6 انتهاكات ومثلها في تشرين ثاني/ نوفمبر أبرزها محاولة الهجوم على مكتب قناة الجزيرة من قبل مجموعة من النشطاء المواليين للنظام السوري ، فيما سجل في شهر ديسمبر/ كانون أول تسجيل 8 انتهاكات.

ثانياً:

كان من نتائج الحراك الشعبي ارتفاع سقف الحريات الصحفية، خاصة في تناول قضايا الفساد، وقد أدى ذلك إلى دخول فاعلين "مدنيين" جدد على خط انتهاك حرية الإعلام والصحافة. وقد ظهرت في الأردن وللمرة الأولى ظاهرة ما بات يعرف بـ"البلطجية" الذين مارسوا أكثر الاعتداءات الجسدية واللفظية والنفسية فظاظة على المتظاهرين ووسائل الإعلام والصحافيين.

بيد ان تدخل هؤلاء الفاعلين الجدد لم يقتصر على الاعتداءات على الصحفيين خلال عملهم في تغطية المسيرات والتظاهرات بل امتدت للتهديد والتظاهر والتهجم على وسائل الإعلام والصحفيين العاملين فيها. وقد استندت هذه التدخلات والضغوط المجتمعية (أي التدخلات غير المهنية) في كثير من الأحيان إلى البنية العشائرية وحالة الانفلات الأمني النسبية في ظل تهاون الحكومة وأجهزتها الأمنية في التعامل الحازم مع هذه الظاهرة.

ثالثاً:

من خلال المتابعة لسجل الإتهامات لوحظ زيادة في التدخلات الإدارية في شؤون التحرير، ما يعني أن إدارات وأصحاب وسائل الإعلام والصحف، خصوصاً رجال الأعمال بدأوا يشددون قبضتهم على صحفهم ووسائلهم خشية من عواقب ارتفاع سقف الحرية فعمدوا إلى اتخاذ إجراءات بحق الصحافيين مثل الفصل التعسفي أو التلويح به لإبقائهم ضمن سقف حرية منخفض.

وفي هذا الصدد فقد ربطنا في منهجية التحليل بين الفصل التعسفي والتدخلات الإدارية بمختلف أشكالها كونها لوحظت في العام الماضي (2011) ولوحظ أن التغييرات الإدارية في بنية وسائل الإعلام حملت في طياتها عمليات فصل وتعيينات وتغييرات كثيرة.

رابعاً:

كان من شأن ارتفاع سقف الحريات، وتجاوز الخطوط الحمراء في تغطية موضوعات الفساد أن هرعت الحكومة إلى التشريع مرة أخرى في سبيل ضبط وسائل الاعلام هذه وتقييد حرياتها، وتجلى ذلك أكثر ما تجلى في صياغة المادة 23 من قانون هيئة مكافحة الفساد . لكن الوقفة القوية للصحافيين ونقابتهم والمنظمات المعنية بحريات الصحافة أجبرت مجلس الأعيان على وقف إقرار القانون موصياً بنقل المادة إلى تشريع آخر خصوصاً إلى قانون العقوبات.

خامساً:

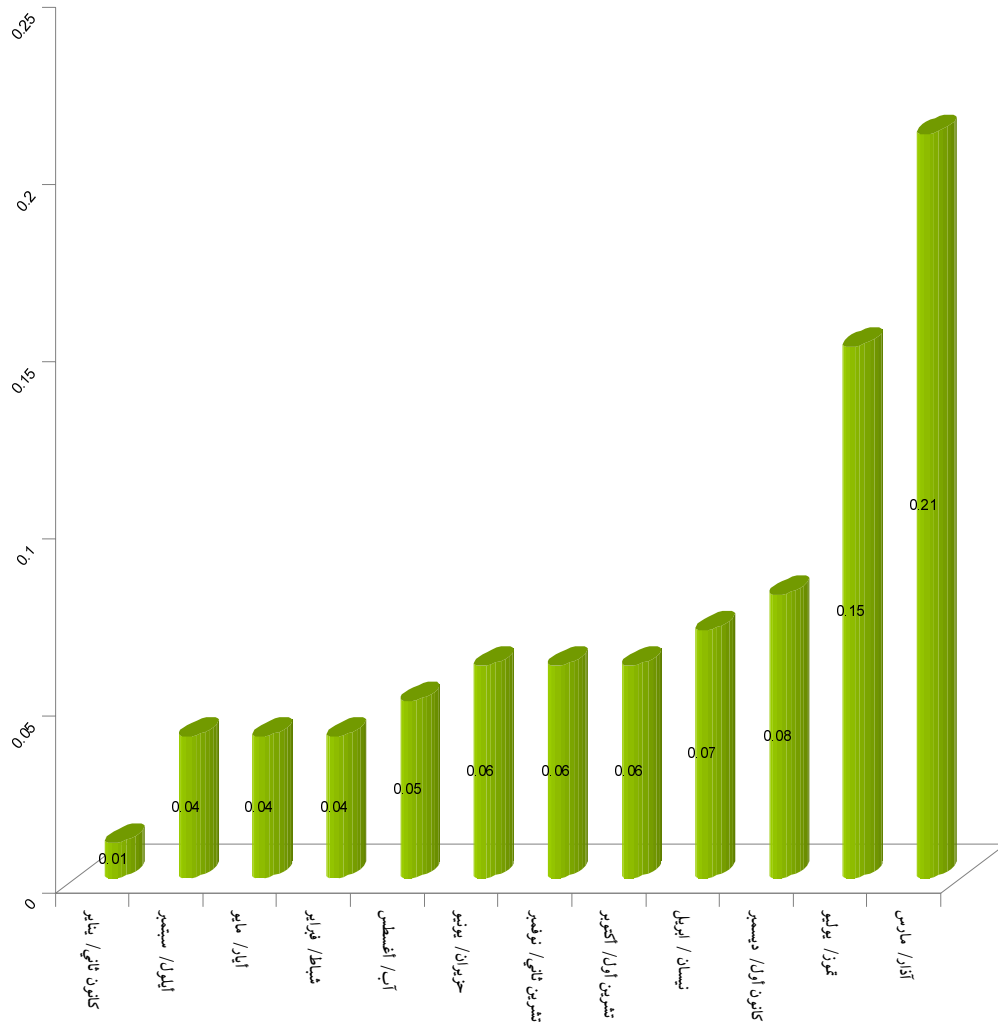
في النهاية فإن زيادة انتهاكات حرية الصحافة والإعلام أدت إلى تراجع تصنيف الأردن على سلم الحريات الصحفية في تقارير منظمات دولية معنية بهذه الحريات . وقد ورد في تقرير منظمة "مراسلون بلا حدود"، الذي صدر في 24 كانون الأول/ديسمبر 2011 بان الأردن تراجع ثمان درجات على سلم الحريات الذي تضعه المنظمة. ووفق التقرير فإن الأردن تراجع من المركز 120 للعام 2010 إلى 128 للعام 2011.

مجموع الإنتهاكات حسب الأشهر

أ	الشهر / 2011	عدد الاعتداءات
3	آذار/ مارس	21
7	تموز/ يوليو	15
12	كانون أول/ ديسمبر	8
4	نيسان / ابريل	7
10	تشرين أول/ أكتوبر	6
11	تشرين ثاني/ نوفمبر	6
6	حزيران/ يونيو	6
8	آب/ أغسطس	5

مجموع الإنتهاكات حسب الأشهر

أ	الشهر / 2011	عدد الاعتداءات
2	شباط/ فبراير	4
5	أيار/ مايو	4
9	أيلول/ سبتمبر	4
1	كانون ثاني/ يناير	1



رُصدت كافة الإنتهاكات من مصادر متعددة حسب حدوثها التاريخي في كل شهر على حده. وذلك بتحديد الإنتهاك ونوعه والجهة التي قامت به. ويمكن ملاحظة التنوع في الانتهاكات حسب الجدول التالي :

"الإنتهاك حسب نوعه ووقت وقوعه"

نوع الإنتهاك	وصف الإنتهاك	تاريخ الانتهاك	الشهر
تدخلات وضغوطات أمنية	- تدخل الأجهزة الأمنية لإزالة خبر على موقع عمان نت.	1/ 5	كانون ثاني/ يناير
تدخلات وضغوط حكومية	- قرصنة وكالة عمون الإخبارية	2/6	شباط/ فبراير
تدخلات وضغوط رسمية	- انتقاد الديوان الملكي وكالة الصحافة الفرنسية ووكالة رويترز. لنشرهما مواد إعلامية حول الملكة.	2/10	
اعتداءات وتهديدات	- الاعتداء على صحفيين خلال مسيرة ذبيان تطالب بإسقاط حكومة البخيت وحل مجلس النواب.	2/12	
تدخلات وضغوطات	- موقع الحقيقة الدولية الالكتروني يتعرض للقرصنة.	2/23	
المنع من النشر والتداول	إيقاف الصحافية رندة حبيب عن الكتابة في الجوردان تايمز.	3/4	آذار/ مارس
اعتداءات وتهديدات	- تشهير نائب اردنى بالصحافي محمود الطراونة على الهواء .	3/10	
توقيف، استدعاءات ومحاكمات	استدعاء المخابرات للصحافي والمدون محمد عمر .	3/14	
اعتداءات وتهديدات	استهداف صحفيين بالضرب في ميدان عبد الناصر(الداخلية) أثناء فض اعتصام حركة 24آذار .	3/25	
اعتداءات وتهديدات	- اعتداء على مراسل رويترز عبد الهادي الرمحي	3/25	
اعتداءات وتهديدات	- اعتداء على المدون والصحافي محمد عمر	3/25	

"الإنتهاك حسب نوعه ووقت وقوعه"

نوع الإنتهاك	وصف الإنتهاك	تاريخ الانتهاك	الشهر
اعتداءات وتهديدات	- اعتداء على مراسل موقع كل الأردن علاء الفزاع	3/25	
اعتداءات وتهديدات	اعتداء على مراسلة راديو عمان نت نور العمد	3/25	
اعتداءات وتهديدات	اعتداء على مراسل المنار شرحبيل سويلم	3/25	
اعتداءات وتهديدات	- إصابة الصحافية عزيزة على ونقلت إلى المستشفى.	3/25	
اعتداءات وتهديدات	إصابة الصحافي فراس النعسان ونقله إلى المستشفى.	3/25	
اعتداءات وتهديدات	إصابة الصحافي المصور ساهر قدارة في قدمه بحجارة من بلطجية.	3/25	
اعتداءات وتهديدات	- منع محمد أبو غوش من التصوير وتهديده بالضرب.	3/25	
اعتداءات وتهديدات	منع المصور نعمان القزعة من التصوير وتهديده بالضرب.	3/25	
تدخلات وضغوط مجتمعية	مهاجمة المصور محمد حنون من قبل بلطجية.	3/25	
اعتداءات وتهديدات	- الاعتداء على المدير الإقليمي لقناة العربية سعد السيلوي.	3/25	
المنع من النشر والتداول	- منع المصور غسان أبو لوز من التصوير.	3/25	
حجب معلومات	- طرد مندوب التلفزيون الأردني من قبل أحد أعضاء النقابات المهنية و24 آذار، ومنع المندوب من التغطية.	3/26	
حجب معلومات	- طرد مندوب الحقيقة الدولية ومنعه من تغطية مؤتمر صحافي.	3/26	
اعتداءات وتهديدات	- تهديد نضال منصور الرئيس التنفيذي لمركز حماية وحرية الصحفيين.	3/27	

"الإنتهاك حسب نوعه ووقت وقوعه"

نوع الإنتهاك	وصف الإنتهاك	تاريخ الانتهاك	الشهر
تدخلات وضغوط حكومية	- رئيس الوزراء يحذر الإعلاميين من الانزلاق إلى التوتر والفتنة	3/30	
اعتداءات وتهديدات	- تهديدات لياسر أبو هلاله مدير مكتب الجزيرة وردود فعل مستنكرة	4/4	4 نيسان / ابريل
تدخلات وضغوط حكومية	- قناة نورمينا تعلن توقفها عن البث.	4/4	
اعتداءات وتهديدات	تحطيم ممتلكات وسيارة أنس ضمرة. وإفراغ الزيت من السيارة من قبل مجهولين.	4/5	
تدخلات وضغوطات مجتمعية	تعرض موقع خبرني لهجمات إلكترونية.	4/13	
اعتداءات وتهديدات	- اعتداء أقارب ضابط على الصحافي جهاد أبو بيدر وتهديده بالقتل رمياً بالرصاص. واقتحام مكتبه.	4/18	
اعتداءات وتهديدات	اعتداء على الصحافي احمد الحجاج.	4/18	
المنع من النشر والتداول	منع الكاتب سامي الزبيدي من نشر مقال.	4/20	
المنع من النشر والتداول، ضغوطات وتدخلات حكومية	- متصرف عين الباشا يمنع اقامة حفل توقيع كتاب "وصايا الذبيح" للصحافي وليد حسني	5/5	5 أيار / مايو
اعتداءات وتهديدات	- اعتداء على الصحافيين في مسيرة حق العودة في منطقة الكرامة	5/15	
فصل تعسفي وضغوط إدارية	- ادعاء الصحافي صلاح العبادي على أحد مدراء الرأي لكتابته إجازة عمل له أثناء وجوده في عمله.	5/15	
اعتداءات وتهديدات	- اعتداء على ربيع الصعوب وكسر يده وتحطيم كاميرته.	5/15	

"الإنتهاك حسب نوعه ووقت وقوعه"

نوع الإنتهاك	وصف الإنتهاك	تاريخ الانتهاك	الشهر
توقيف، استدعاءات ومحاكمات	- توقيف علاء الفزاع، مدير موقع "خبر جو" لعدة أيام بتهمة الدعوة لتغيير الدستور وقلب نظام الحكم.	6/1	6 حزيران / يونيو
اعتداءات وتهديدات	تهديد الصحفي قصي الجعرون واختراق بريده الالكتروني	6/11	
اعتداء وتهديدات	- تهديد مديرة مكتب الوكالة الفرنسية.	6/15	
اعتداءات وتهديدات	- اعتداء نائب وعشرات على مكتب الوكالة الفرنسية (AFP) تخطيم المحتويات وضرب أحد مراسليه.	6/18	
اعتداءات وتهديدات	- تخطيم سيارة مراسل شبكة الجزيرة أحمد جرار.	6/22	
اعتداءات وتهديدات	تهديد قناة نورمينا	6/22	
وضغوط إدارية	- رئيس تحرير العرب اليوم فهد الخيطان يستقيل احتجاجاً على وضع الصحيفة.	7/14	7 تموز/ يوليو
- اعتداءات وتهديدات	- الأمن يعتدي على اعتصام 15 تموز واعتداء بالضرب على الصحفيين بشكل جماعي وكانوا يلبسون ستر مميزة، في ساحة النخيل.	07/15	
اعتداءات وتهديدات	- إصابة الصحفي سامي محاسنة من العرب اليوم بعدة كسور.	07/15	
اعتداءات وتهديدات	- إصابة أنس ضمرة من عمون نت وآخرون.	07/15	
=	- اعتداء على ياسر ابو هلاله	07/15	
=	- اعتداء على احمد ملكاوي من موقع سرايا	07/15	
=	- اعتداء على رائد عورتاني من موقع جوردان دايز	07/15	

"الإنتهاك حسب نوعه ووقت وقوعه"

نوع الإنتهاك	وصف الإنتهاك	تاريخ الانتهاك	الشهر
=	- اعتداء على منى الجولاني من قناة الاتجاه	07/15	
=	- اعتداء على خليل مزرعاوي من صحيفة الدستور	07/15	
=	- اعتداء على محمد الكسواني من صحيفة الدستور	07/15	
=	- اعتداء على يزن خواص وعلي الزعبي وأحمد قبلاوي من طاقم نورمينا	07/15	
اعتداءات وتهديدات	- تهديد جمال المحتسب بالقتل .	07/15	
تدخلات ضغوط مجتمعية	- اعتدى مجهولون على خيمة اعتصام الدستور وأزالوا الياقات والشعارات .	7/15	
تدخلات وضغوط مجتمعية	- المطالبة بإغلاق مكتب "فرانس برس" في عمان	7/26	
توقيف، استدعاءات ومحاكمات	- استدعاء الصحفي أسامة الرنتيسي للقضاء كشاهد عيان .	07/27	
المنع من النشر والتداول	- إغلاق جريدة الرأي موقع "منبر الرأي" الإلكتروني	08/1	8 آب/ اوغسطس
المنع من النشر والتداول	- منع التلفزيون الأردني حسن السبائلة وزوجته رانيا إسماعيل من دخول التلفزيون .	8/10	
اعتداءات وتهديدات	- تعرّض الصحفي والكاتب عريب الرنتاوي لحملة تحريض وتهديد .	8/24	
المنع من النشر والتداول	- الدستور سحب مقال الرنتاوي	8/24	
تدخلات وضغوط إدارية	- احتجاج نقابة الصحفيين على ترخيص "جمعية الصحافة الإلكترونية" .	8/25	

"الإنتهاك حسب نوعه ووقت وقوعه"

نوع الإنتهاك	وصف الإنتهاك	تاريخ الانتهاك	الشهر
الفصل التعسفي وضغوط إدارية	فصل تعسفي لعدد من الإعلاميين في قناة نورميننا .	9/10	9 أيلول/ سبتمبر
المنع من النشر والتداول	- إدارة صحيفة الدستور تعلق إصدار "ذي ستار"	9/10	
قيود تشريعية	- إقرار مجلس النواب للمادة 23 لقانون هيئة مكافحة الفساد الذي يغرم الصحفي، أعتبره الصحفيون عقاباً جماعياً .	9 /15	
قيود تشريعية	- أعضاء نقابة الصحفيين يقدمون استقالاتهم احتجاجاً على المادة 23 وإقرار النواب لها .	9/28	
- اعتداءات وتهديدات تدخلات وضغوط حكومية	- النائب محمد الشوابكة يهدد موقع خبرني .	10/6	10 تشرين أول/ أكتوبر
تدخلات وضغوط حكومية	- الصحفي عمر العساف يقدم شكوى بحق مدير المخابرات .	10/9	
- اعتداءات وتهديدات	- إصابة الصحفي عمر المحارمة من الدستور بجرح في قرنية العين بعد استهدافه بـمجر في عمان .	10/14	
تدخلات وضغوط حكومية	- جهاد المومني ينتقد قرار تعيينه مديراً عاماً للمؤسسة الإذاعة والتلفزيون وإبطاله لاحقاً .	10/21	
- اعتداءات وتهديدات	- تعرّض الصحفي يوسف ضمرة من صحيفة الغد للتهديد بالقتل .	10/22	
- تدخلات وضغوط حكومية	- الحكومة تقرر احالة ملف قناة (ATV) للمدعي العام .	10/24	
اعتداءات وتهديدات	- اقتحام مقر جريدة الغد وتهديد الموظفين ، كسر رجل أحد الموزعين ..	11/11	11 تشرين ثاني/نوفمبر
المنع من النشر والتداول	محاولة منع توزيع جريدة الغد .	11/11	

"الإنتهاك حسب نوعه ووقت وقوعه"

نوع الإنتهاك	وصف الإنتهاك	تاريخ الانتهاك	الشهر
تدخلات وضغوط مجتمعية	- اقتحام محتجين مكتب قناة الجزيرة، بعد اعتصامهم أمامه.	11/12	
وضغوط إدارية	- إحالة مها الشريف في الدستور على لجنة تأديبية.	11/22	
ضغوط إدارية	- احتجاج هيئة تحرير العرب اليوم واستقلالها على خلفية سياسات المالك الجديد.	11/22	
المنع من النشر والتداول	- عمر العساف يحرك دعوى ضد رئيس تحرير الرأي على خلفية منعه من نشر مقال.	11/28	
اعتداءات وتهديدات	- تهديد النائب محمد الشوابكة لموقع خبرني لعد خطأ في كتابة اسمه.	12/4	12 كانون أول/ ديسمبر
رقابة الصحف ووسائل الإعلام	- استغلال ظروف صحيفة العرب اليوم الإدارية "لتجميل صورة النظام السوري"	12/13	
فصل تعسفي، تدخلات وضغوط حكومية	- تدخل وزير الإعلام لإقالة رئيس تحرير الرأي سميح المعايطة من منصبه	12/20	
- تدخلات وضغوط حكومية	طلب المخابرات من المواقع الالكترونية حذف خبر بخصوص مسيرة المفرق.	12/23	
توقيف، استدعاءات ومحاكمات	خطف الصحفي نضال سلامة في المفرق (موقع جراسا نيوز)	12/23	
اعتداءات وتهديدات	اعتداء على سامر الشمري (موقع وطن نيوز) ونقل إلى المستشفى	12/23	
اعتداءات وتهديدات	اعتداء بالضرب على غازي السرحان الصحفي في الدستور أثناء تغطيته لأحداث المفرق.	12/26	
تدخلات وضغوط حكومية	- انتقاد رئيس الوزراء المواقع الالكترونية مشيراً إلى "وجود انفلات في بعضها".	12/28	

التوصيات

أولاً: توصيات للحكومة

1. ادخال تعديلات على القوانين الناظمة لحرية الرأي والتعبير تكفل المزيد من الحريات للصحافة والاعلام وفي مقدمتها قوانين المطبوعات والنشر، والعقوبات، وحق الحصول على المعلومات.
2. الغاء صلاحية محكمة امن الدولة في محاكمة الصحفيين.
3. التعامل بشفافية مع وسائل الإعلام وامدادها بكافة المعلومات وتطبيق قانون حق الحصول على المعلومات بعد تعديله وتفعيل دور الناطقين الإعلاميين في مختلف المؤسسات والدوائر الحكومية بحيث لا يكون دورا شكليا حيث يمنح الناطقون الإعلاميون صلاحيات الرد على اية استفسارات يوجهها الإعلاميون.
4. سن تشريعات تحرم الإعتداء على الصحفيين ووسائل الإعلام على ان تتضمن هذه التشريعات فرض عقوبات والملاحقة القضائية لاي شخصية او جهة يثبت تورطها في التحريض او الاعتداء على الإعلاميين.
5. وقف سياسات الإحتواء الناعم والخشن التي تمارسها المؤسسات الحكومية على وسائل الإعلام.
6. تفعيل دور المكتب الصحفي التابع لرئاسة الوزراء فيما يتعلق بالتنسيق بين الامن والاعلام لاسيما فيما يتعلق بعمل المراسلين.

ثانياً: توصيات لأجهزة الأمن:

1. الالتزام بإمداد وسائل الإعلام والإعلاميين بالمعلومات حول مختلف القضايا الامنية بشفافية.

2. التأكيد على حماية الاجهزة الامنية لكافة الإعلاميين في الميدان وعدم اللجوء لاستخدام القوة تحت اي ظرف من الظروف .
3. تنظيم ورشات عمل بين الاعلاميين والأمنيين لوضع صيغة تفاهم مشتركة بين الجانبين تكفل لهما تأدية عملهما في الميدان دون التأثير على عمل كل منهما .
4. ان تتولى الأجهزة الأمنية وبالتنسيق مع نقابة الصحفيين ومؤسسات المجتمع المدني المعنية تدريب افراد الأمن العام وقوات الدرك على التعامل مع الصحفيين والاعلاميين في الميدان ، الى جانب إخضاع الأمنيين الى دورات تدريبية مكثفة في حقوق الإنسان .
5. تفعيل نظام المساءلة والعقوبات في مختلف المؤسسات الامنية لمنتسبيها الذين يرتكبون اعتداءات على الصحفيين وتقديم من يثبت تورطه للمحاكمة امام محكمة الشرطة .

ثالثاً: توصيات لنقابة الصحفيين وللإعلاميين:

1. اتخاذ كافة الإجراءات التي من شأنها توفير اقصى درجات الحماية للصحفيين خلال عملهم لاسيما اثناء تغطية الاحداث الكبرى والتاكيد على هذه الاجراءات في قانون وميثاق النقابة .
2. عقد دورات تدريبية للصحفيين على كيفية العمل الميداني لاسيما خلال الاحداث الكبرى وكيفية التعامل مع رجال الامن خلال تلك الاحداث .
3. تقوم النقابة بمتابعة كافة الشكاوى التي يتقدم بها الإعلاميون ضد رجال الامن مع المعنيين في المؤسسات الامنية حتى يتم البت بها والإعلان عن نتائج التحقيقات التي اجريت بشأنها .
4. على الإعلاميين التزام تطبيق تعليمات ضمان سلامتهم خلال عملهم الميداني مثل ارتداء البطاقات التي تعرف على هويتهم والسترات الخاصة بالصحفيين . وإلزام المؤسسات الإعلامية التي يعملون بها على توفير مستلزمات سلامتهم .
5. تبني الاعلام سياسة الكشف الدائم عن اية تدخلات أمنية "خشنة او ناعمة" ، لأن تبني مثل هذه السياسة سيدفع "الأمني" للتخفيف من تدخلاته حتى وإن كانت ناعمة .
6. التاكيد على التزام الصحفي بالحيادية والموضوعية في نقله للاحداث

رابعاً: توصيات للهيئات الحقوقية ومنظمات المجتمع المدني:

1. توثيق كافة الإتهامات التي يتعرض لها الصحفيون خلال اداءهم لعملهم وذلك من خلال التواصل الدائم مع الإعلاميين والمؤسسات الإعلامية .
2. التنسيق مع المؤسسات الامنية ونقابة الصحفيين لعقد دورات تدريبية لرجال الامن في مجال حقوق الانسان .
3. التقدم بمقترحات لتطوير التشريعات الناظمة للعمل الإعلامي بما يضمن حريتها وإستقلاليتها ومنع التدخلات الامنية والحكومية في عملها .

مصادر المعلومات والبيانات

- ♦ رصد ومتابعة فريق مرصد الإعلام الأردني.
- ♦ الصحف الأردنية اليومية: الرأي، الدستور، العرب اليوم، الغد، والسبيل (صحف ورقية ومواقع إلكترونية لنفس الصحف)
- ♦ مواقع إلكترونية أردنية
- ♦ مواقع إلكترونية إخبارية أردنية
- ♦ مواقع عربية تعنى بحرية الصحافة والإعلام